اخرين فالاظهر ان يجعل ذلك جوابا آخر ويقال المعنى قولهم حسن صحيح انه حسن عند قوم صحيح عند آخرين
منجه وغاية ما فيه اى فى الجواب ونهاية ما فيه من الاضطراب انه حذف منه حرف التردد وفى نسخة انه
حذف اى المجتهد حرف التردد مع ان كلام النسختين صحيح ومؤداهما واحد سواء قرئ حذف بالبناء
للفاعل او المفعول بادنى اعتناء والمراد بحرف التردد حرف الشك او التنويع وهو او لان حقه
ان يقول حسن او صحيح فى الرضى قد يحذف واو العطف قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما
اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل
السمك واللبن كل سمكا لبنا او لبنا وفى ذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وهذا اى هذا
الحذف كما حذف حرف العطف من الذين يعد بضم التحتية وفتح العين وتشديد الدال المضارع مجهول
من عدة قال شارح اى كما حذف من الخبر المتعدد نحو زيد عالم جاهل والاظهر كما قال المحشى كما يقال الدار غلام
جارية ثوب وفيه ابهم قالوا ليس فى التعداد تركيب وهذا يدل على ان فيه تركيب وعامل وفى نسخة
من الذين بعده اى من المعطوف الواقع بعد حرف العطف وقيل المعنى كما يحذف حرف العطف وقيل المعنى
كما يحذف حرف العطف من القسم الثانى الذى يجئ بعده اى بعد هذا القسم وهو ما يذكر فيه الوصفان
باعتبار اسنادين وفيه موافقة لقول ابن مالك على الواو فقط كون هذا نظير الحذف السابق
وعلى هذا اى ما ذكر من الجواب فما قيل فيه حسن صحيح مبتدأ خبره دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى
من التردد وهذا اى ما ذكرنا من الجواب بالتردد حيث التفرد اى الاسناد دون التعدد والا
اى اذا لم يحصل التفرد بان يثبت التعدد والاحسن ان تقدر هكذا وان لا يحصل فانه حذف
الفعل وقلب النون لاما وادغم فصار والا فاطلاق الوصفين اى المتباينين معا اى مجتمعين
على الحديث اى الواحد يكون اى يصح ويجوز ان يكون اطلاقهما باعتبار اسنادين اى مختلفين
لا انه يجب لجواز ان لا يلزم صحة بشئ من الاسنادين فى بعض الموادّ حتى يجرى فيه التوجيه الاول

دون

دون الثانى وبما قررنا اندفع ما قال تلميذه يرد على هذا ما اذا كان كلا الاسنادين على شرط
الصحيح ومن تتبع وجد صدق ما قلته فيهما احدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا اى الجواب
او التقدير فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان اى الصحيح فردا او انما قيد
بذلك لانه لو لم يكن فردا بل كان مشهورا مثلا لم يصح الجزم بفوقية ما قيل حسن صحيح على الاطلاق
بل انما يصح بالنسبة الى احد قسميه وهو ما يكون الصحيح فى كلا الموضعين فيه مشتهرا والدليل
عليه تعليله بقوله لان كثرة الطرق تقوى الحديث من مرتبة الصحيح الى مرتبة الاصح فان قيل قد صرح
الترمذى بكسر المثناة والميم وقيل بضمها وقيل بفتح ثم كسر وكلها باعجام الذال نسبة لمدينة
قديمة على طرف جيحون نهر بلخ كذا ذكره السخاوى وغيره بان شرط الحسن ان يروى من غير
وجه اى من غير طريق واحد بل اقلّه ان يكون من اسنادين فكيف يقول فى بعض الاحاديث
حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فان هذا يقتضى ان يروى بوجه واحد فقط كما هو شرط
الغريب فالجواب ان الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا اى بهذا التعريف وانما عرف بنوع خاص
منه وقع فى كتابه الظاهر ان يقول وانما عرفه اى عرف نوعا خاصا منه وقال شارح الظاهر
ان يقال النوع باللام الا انهم يتسامحون بناء على جواز الاستعارة فى الحرف فيستعيرون بعض الحروف
لبعض انتهى وحاصله ان الباء بمعنى اللام وهى للعلة اى لاجل النوع ويمكن ان يقال الباء للسببية وهى
تفيد العلية فلا يحتاج الى العارية وحذف المفعول شائع وسائغ فى العربية وقال المحشى اى عرف
مقيدا بنوع خاص منه والاولى ان يجعل منزلا منزلة اللازم اى اوقع التعريف بنوع خاص
ولو حكم بزيادة الباء ايرد عليه انها فى غير الخبر فى النفى سماعى انتهى ويرد عليه ان زيادة الباء
فى غير الخبر سواء يكون نفيا او اثباتا جائز من غير توقف على السماع ما هو المفهوم من المغنى
كقوله تعالى وهزى اليك بجذع النخلة ومن يرد فيه بالحاد ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وامثالها

Copyright © King Saud University